بما فيهم اليهود الانكليز(٦١). ولكن حدث موقف جديد في عام ١٨٩٦ عندما سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبدالحميد منذ اوائل ايار ١٨٩٦ محاولا ايجاد تفاهم عثماني يهودي. وقد جوبه هرتزل بالرفض الصريح من السلطان في بدايه اتصالاته ، لكنه واصل جهوده الى ان تمكن من مقابلة السلطان للمرة الاولى والاخيرة في ١٩٠١/٥/١٨ بعد اكثر من خمس سنوات على بدء محاولات الاتصال . ودار الحديث بينهما حول مشاكل الدولة الاقتصادية وتصفيه الدين العام وما يمكن لهرتزل ان يقدم من مساعدات مالية وفي ختام المقابلة طلب هرتزل تصريحا لمصلحة اليهود وعرضا مفصلا للوضع الاقتصادي ولمشروع تصفية الدين(١١) ثم استمرت الاتصالات بعد ذلك بين هرتزل وعزت باشا العابد — سكرتير السلطان — وابراهيم بك — ترجمان السلطان — وتركزت المباحثات حول حاجة الدولة الى اربعة ملايين جنيه خلال فترة قصيرة(٦٢) وفي شباط ١٩٠٢ تلقى هرتزل دعوة من ابراهيم — ترجمان السلطان — لزيارة أستانبول حيث ابلغ بواسطة عزت باشا قرار السلطان غير المشجع وهو ان السلطان مستعد ان يفتح الامبراطورية لكل اليهود الذين يصبحون رعايا عثمانيين . اما المناطق التي سيسكنون فيها فان الحكومة هي التي تعينها كل مرة على حدة وستستثنى فلسطين منها ، ولكن هرتزل رفض اي وثيقة لا ذكر لفلسطين فيها وانه لا يقبل الا بالهجرة غير المقيدة(٦٤).

ولم ييأس هرتزل من قرار السلطان السلبي بل ظل يلح على مواصلة الاتصال مع المسؤولين العثمانيين ، لكنه لم يجد اذنا صاغية على محاولاته . وهكذا ظل السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٩) طيلة سنوات حكمه عقبة كاداء في وجه المشاريع اليهودية وبخاصة الصهيونية منها في فلسطين بفضل تاثير بعض رجال حاشيته الهامين من العرب ، وحرص السلطان على الترويج لسياسته الاسلامية من ناحية اخرى . وينبغي ان نضيف الى ذلك الشكوك التي ساورت السلطان بشأن النوايا الصهيونية والتي كانت قوية جدا . فقد ادت هذه الاسباب مجتمعة لان يرفض السلطان جميع اغراءات الصهيونية المالية . واذا فشلت محاولات الحركة الصهيونية مع السلطان عبد الحميد، فقد واصلت مساعيها مع جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت الى الحكم بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٠٨ وتمكنت من تحقيق قسط يعتد به من النجاح بفضل المساعي التي بذلتها عناصر في الحكم من اليهود الدونمه الذين تستروا بالاسلام ولعبوا دورا بارزا في الثورة على حكم السلطان عبد الحميد(٦٥) .

لذلك رحبت الاوساط الصهيونية بالثورة وأسست مكتبا لها في الاستانة باسم (مكتب فلسطين) وفي مجلس المبعوثان العثماني طالب احد مبعوثي القدس بفعالية قرارات منع الهجرة اليهودية فاعيد العمل بالقيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد في أيلول ١٩٠٩(٦٦). وعندما جاءت حكومة الحرية والائتلاف الى الحكم في صيف عام ١٩١٢ تساهلت مع الحركة الصهيونية بسبب حاجتها الماسة الى الاموال لتدعيم خزينتها بعد حروبها مع دول البلقان وعندما عاد الاتحاديون الى الحكم في مطلع عام ١٩١٣ وازاء وطأة الدين والحاجة الماسة الى الاموال الغى الاتحاديون تقييد الهجرة اليهودية في خريف ١٩١٣(٦٧). وفي اذار ١٩١٤ الغيت القيود المفروضة على تملك اليهود للاراضي في فلسطين ، وبذلك اختفت القيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد للوقوف في وجه الهجرة اليهودية(٦٨).

وهكذا لم تنجح الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في صياغة قرارات منع الهجرة والجهود التي بذلها بعض متصرفي القدس لتنفيذ تعليمات المنع وكل ما استطاعت تلك القرارات فعله كان اعاقة الهجرة اليهودية بعض الشيء وعرقلة مساعي اليهود لشراء الاراضي ذلك ان الحكومة المركزية ومتصرفي القدس وولاة بيروت غلبوا على أمرهم للاسباب التالية : اولا ، مداخلات السفراء الاجانب في الاستانة والقناصل الاجانب في القدس وبيروت الذين تمسكوا بحقوق الامتيازات واعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة